ان الاضرار في الوصية من الكبائر لان مخالفة امر الله عز وجل كبيرة وقد ضمها الله عز الاضرار في الوصية فدل على ان ذلك من الكبائر وقال ابو مسلم ان الخطاب في الاية الاولى بالاسكان ان ينظر عند الموت في قدر ما يخلفه من المال ومن يخلفه من الورثة ثم يجعل وصيته بحسب ذلك فان كان ماله قليلا وفي الورثة كثرة قال له ان لا يوصي بكل ماله بل يوصي بشيء قليل وقال صلى الله عليه وسلم لسعد بن ابي وقاص انك ان تذر ورثتك اغنياء خير من ان تذرهم عالة يتكففون الناس وان كان في المال كثرة او موجب المال وبحسب الورثة ويجاب بانه لعله في القلة والكثرة وقوله تعالى وصية من الله اي فريضة من الله وقيل بعهد امر الله اليكم فيما يجب لكم من ميراث من يرث منكم والله عليم بمن يستحق الوصية وبمقادير عليهم في الاحكام وقيل عليم بمن يجور في وصيته وبمن لا يجور حليم عليه بمعنى انه تعالى عليم بمن يستحق العقوبة على جوره في وصيته وحليم لا يعاجل بالعقوبة وقال ابو مسلم الحليم هو المتحفظ والحلم هو الاناة الذي لا يسبقه غضب ولا يستخفه جهل جاهل والحلم هو الصفح مع القدرة على المكافاة الذي لا يجوز على الله تعالى الحلم بمعنى العقوبة فوله عز وجل تلك حدود الله بمعنى الاحكام التي تقدم ذكرها في هذه السورة في مال اليتامى والوصايا والانكحة والمواريث وانما سماها حدودا لان الشرائع كالحدود والمعنى موعظة للمكلفين فلا يجوز لهم ان يتجاوزوها وقال ابن عباس يريد ما حدد الله من فرائضه ومن يطع الله ورسوله بمعنى في شان المواريث ورضي بما قسم الله وحكم عليه يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله بمعنى في شان العمارث ولم يرض بقسمة الله ورسوله ويتعد حدوده بمعنى ويتجاوز ما امر الله تعالى يدخله نارا يخلد فيها وله عذاب مهين **فان قلت** كيف قلتم للعاصي يخلد في النار وهذه الاية وهل فيها دليل للمعتزلة على قولهم ان العصاة والفساق من اهل الايمان يخلدون في النار **قلت** قال النحاك المعصية هنا الشرك وروي عكرمة عن ابن عباس في معنى الاية من لم يرض بقسمة الله ويتعد ما قال الله يدخله نارا وقال الكلبي يكفر بقسمة المواريث ويتعد حدود الله استحلالا فاما اذا ثبت ذلك في دين بحكم الله ولم يرض بقسمته كفر بذلك فاذا كفر بان حكم حكم الكفار في الخلود في النار اذا مات قبل توبته وان مات وهو مصر على ذلك كان مخلدا في النار كالكفرة فلا دليل في الاية للمعتزلة والله اعلم **قوله تعالى** ﴿ واللاتي ﴾ صورته صورة الجمع الذي هو مؤنث اللاتي ومعناه معنى التي وهي كلمة يجيء بها على الموتث خاصة **بالتي** ﴿ فاحشة ﴾ يعني يفعلن الفاحشة يقال لابنة امرأتي هي التي فعلت الفاحشة والفاحشة في اللغة الفعلة القبيحة وقيل الفاحشة عبارة عن كل فعل وقول المعظم قبحه في النفوس ويقبح ذكره فالاولى ان لا تستعمل حتى يعلم العالم في جنسه وذلك يخصوص بشيء دون شيء فالفرج الحرام ولذلك اجمعوا على ان الفاحشة ههنا هي الزنا وانما سمي الزنا فاحشة لزيادة قبحه **من نسائكم** قيل هن الزوجات وقيل المراد بهن جنس النساء **فاستشهدوا عليهن** ايها الحكام **اربعة منكم** يعني من المسلمين وهذا خطاب للازواج اذا طلبوا الاربعة من الشهود يشهدوا عليهن وقيل هو خطاب للحكام على اسمعوا شهادة اربع عليهن ويشترط في هذه الشهادة العدالة والذكورة فال عمر لم يجز الخطابة ناجعل الله الشهود اربعة ستر يستركم به دون الحكم **فان شهدوا** يعني الشهود بالزنا **فامسكوهن في البيوت** اي فاحبسوهن في البيوت والمكنة في حبسهن ان المراة اذا سمع في الزنا عند الخروج طلبوها فان حبست في البيت لم تقدر على الزنا **حتى يتوفاهن الموت** يعني يتوفاهن ملك الموت عند انقضاء اجالهن **او يجعل الله لهن سبيلا** وهذا الحكم كان في اول الاسلام قبل نزول الحدود وكانت المراة اذا زنت حبست في البيت حتى تموت ثم نسخ الحبس بالجلد وجعل الله لهن سبيلا بما نزل من الحدود **عن عبادة بن الصامت** قال كان نبي الله صلى الله عليه وسلم اذا انزل عليه كرب لذلك يتربد وجهه فانزل الله عليه ذات يوم فسري عنه فقال خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم **فصل** اتفق العلماء على ان هذه الاية منسوخة ثم اختلفوا في ناسخها فذهب بعضهم ان ناسخها هو حديث عبادة بن الصامت المتقدم وهذا على مذهب من يرى نسخ القرآن بالسنة

وذهب

وذهب بعضهم ان الاية منسوخة بآية الحد التي في سورة النور وقيل ان الاية منسوخة بالحديث والحديث منسوخ بآية الجلد وقال ابو مسلم انا لخطاب لم يحصل النسخ في هذه الاية ولا في الحديث وذلك لان قوله تعالى فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل الله لهن سبيلا يدل على ان امساكهن في البيوت ممدود الى غاية ان يجعل الله لهن سبيلا وان ذلك السبيل كان يحتمل ان قال صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا الحديث فصار ذلك الحديث بيانا لذلك لا نسخا لان الجملة لا ناسخ لها واجمع العلماء على جلد البكر الزاني مائة ورجم المحصن وهو الذي يجتمع فيه اربعة اوصاف البلوغ والعقل والحرية والاصابة في نكاح صحيح وهو الثيب واختلفوا في جلد الثيب ورجمه فذهب طائفة الى انه يجلد ثم يرجم وبه قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه والحسن واسحاق بن راهويه وداود واهل الظاهر وروي عن علي بن ابي طالب انه جلد شراحة الهمدانية يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وقال جلدتها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اسحاق هذا العمل الذي هو الجمع عندنا على المحصن الزاني الرجم دون جلد لان النبي صلى الله عليه وسلم رجم ماعزا والغامدية ولم يجلدهما وامر انيسا الاسلمي ان يرجم المراة ولم يامره بالجلد وذهب الشافعي ومن معه من العلماء الى هو بين ذلك وقال ابو حنيفة وجماعة من العلماء لا يجلد ولا يرجم بل عليه الحد وهو الجلد لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع بينهما وقال مالك والاوزاعي ينفي مع الجلد الرجال دون النساء وروي مثله عن علي قال لان المراة عورة وفي نفيها تضييع لها وتعريض للفتنة وحجة الباقين ظاهر الحديث وعبادة بن الصامت وهو قوله صلى الله عليه وسلم البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة وروي نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفى رجلا الى فدك ثم استدعاه عمر في خلافته ليزيد في نفيه فابى ان يزيد على سنة فقال عمر لا اعطيك بعد ما اخرجك رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة وقال الشافعي رضي الله عنه نفي البكر الزاني عام واجب لظاهر الحديث ولان عليا نفى عاما وعمر نفى عاما وعثمان نفى عاما وكان ابن عمر يرى نفي العام الى البصرة وابن عباس يرى نفي العام الى الشام وقال ابو حنيفة لا نفي على البكر الزاني لان النفي عقوبة والله تعالى قد اكتفى بالجلد في كتابه فلا يجوز الزيادة عليه بالراي وقال مالك والاوزاعي النفي الى مسافة تقصر فيها الصلاة وقال الشافعي الى مسافة العدوى وهي ستة واربعون ميلا بالهاشمي وقال ابو حنيفة لا نفي على العبد لان النفي عقوبة تغير على الحر فلا تلحق العبد كالسنة والجلد **قوله تعالى** ﴿ واللذان ﴾ يعني الزانيان الفاحشة **منكم** يعني من رجالكم وقيل منكم اي من احراركم وقيل منكم اي من المسلمين **فاذوهما** يعني بالتعيير والتوبيخ وهذا في الرجال والنساء جميعا وقيل الاية الاولى في النساء وهذه في الرجال **فان تابا** اي عن الزنا **واصلحا** اي العمل **فاعرضوا عنهما** اي اتركوهما ولا توذوهما **ان الله كان توابا رحيما** يعني انه تعالى يعود على عبده بفضله ورحمته اذا تاب وهذا الحكم كان في ابتداء الاسلام كان حد الزاني الاذى بالتوبيخ والتعيير بالقول باللسان فلما نزلت الحدود وثبتت الاحكام نسخ ذلك الاذى بالاية التي في سورة النور وهو قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تاخذكم بهما رافة في دين الله فثبت الجلد في البكر بنص الكتاب وثبت الرجم على الثيب المحصن بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم ماعزا والغامدية وكان قد احصنا وثبت الرجم على اليهوديين بنيا وكان قد احصنا وقال ابو حنيفة لا رجم على اليهوديين لان احصانهما ليس باحصان المسلمين **واجيب** عنه بان الله تعالى لما احصنا لم يحصنا ان العفاف ولا احصان الفرج قوله تعالى فان تابا بعني بالتوبة يقبلها الله تعالى فيكون بمعنى عبده وقيل بمعنى عن الايذاء وقيل بمعنى عن الزنا وقال الفراء وابو عبيدة معنى الاية ان الله اوجب على نفسه من قبل ان يخلق خلقه ان من تاب منهم من الزنا واصلح ان يعفو عنه ويصفح عن توبيخه وتعييره وقال ابن عباس اجتزء بهذه الاية ما في سورة النور وقيل ان الاية منسوخة بالحديث والحديث منسوخ بآية الجلد وقال ابو مسلم انا لخطاب لم يحصل النسخ في هذه الاية ولا في الحديث وذلك لان قوله تعالى فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل الله لهن سبيلا يدل على ان امساكهن في البيوت ممدود الى غاية ان يجعل الله لهن سبيلا وان ذلك السبيل كان يحتمل فلما قال صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا الحديث فصار ذلك الحديث بيانا لذلك لا نسخا لان الجملة لا ناسخ لها واجمع العلماء على جلد البكر الزاني مائة ورجم المحصن وهو الذي يجتمع فيه اربعة اوصاف البلوغ والعقل والحرية والاصابة في نكاح صحيح وهو الثيب واختلفوا في جلد الثيب ورجمه فذهب طائفة الى انه يجلد ثم يرجم وبه قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه والحسن واسحاق بن راهويه وداود واهل الظاهر وروي عن علي بن ابي طالب انه جلد شراحة الهمدانية يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وقال جلدتها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اسحاق هذا العمل الذي هو الجمع عندنا على المحصن الزاني الرجم دون جلد لان النبي صلى الله عليه وسلم رجم ماعزا والغامدية ولم يجلدهما وامر انيسا الاسلمي ان يرجم المراة ولم يامره بالجلد وذهب الشافعي ومن معه من العلماء الى هو بين ذلك وقال ابو حنيفة وجماعة من العلماء لا يجلد ولا يرجم بل عليه الحد وهو الجلد لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع بينهما وقال مالك والاوزاعي ينفي مع الجلد الرجال دون النساء وروي مثله عن علي قال لان المراة عورة وفي نفيها تضييع لها وتعريض للفتنة وحجة الباقين ظاهر الحديث وعبادة بن الصامت وهو قوله صلى الله عليه وسلم البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة وروي نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفى رجلا الى فدك ثم استدعاه عمر في خلافته ليزيد في نفيه فابى ان يزيد على سنة فقال عمر لا اعطيك بعد ما اخرجك رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة وقال الشافعي رضي الله عنه نفي البكر الزاني عام واجب لظاهر الحديث ولان عليا نفى عاما وعمر نفى عاما وعثمان نفى عاما وكان ابن عمر يرى نفي العام الى البصرة وابن عباس يرى نفي العام الى الشام وقال ابو حنيفة لا نفي على البكر الزاني لان النفي عقوبة والله تعالى قد اكتفى بالجلد في كتابه فلا يجوز الزيادة عليه بالراي وقال مالك والاوزاعي النفي الى مسافة تقصر فيها الصلاة وقال الشافعي الى مسافة العدوى وهي ستة واربعون ميلا بالهاشمي وقال ابو حنيفة لا نفي على العبد لان النفي عقوبة تغير على الحر فلا تلحق العبد كالسنة والجلد **قوله تعالى** ﴿ واللذان ﴾ يعني الزانيان الفاحشة **منكم** يعني من رجالكم وقيل منكم اي من احراركم وقيل منكم اي من المسلمين **فاذوهما** يعني بالتعيير والتوبيخ وهذا في الرجال والنساء جميعا وقيل الاية الاولى في النساء وهذه في الرجال **فان تابا** اي عن الزنا **واصلحا** اي العمل **فاعرضوا عنهما** اي اتركوهما ولا توذوهما **ان الله كان توابا رحيما** يعني انه تعالى يعود على عبده بفضله ورحمته اذا تاب وهذا الحكم كان في ابتداء الاسلام كان حد الزاني الاذى بالتوبيخ والتعيير بالقول باللسان فلما نزلت الحدود وثبتت الاحكام نسخ ذلك الاذى بالاية التي في سورة النور وهو قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تاخذكم بهما رافة في دين الله فثبت الجلد في البكر بنص الكتاب وثبت الرجم على الثيب المحصن بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم ماعزا والغامدية وكان قد احصنا وثبت الرجم على اليهوديين بنيا وكان قد احصنا وقال ابو حنيفة لا رجم على اليهوديين لان احصانهما ليس باحصان المسلمين **واجيب** عنه بان الله تعالى لما احصنا لم يحصنا ان العفاف ولا احصان الفرج قوله تعالى فان تابا بعني بالتوبة يقبلها الله تعالى فيكون بمعنى عبده وقيل بمعنى عن الايذاء وقيل بمعنى عن الزنا وقال الفراء وابو عبيدة معنى الاية ان الله اوجب على نفسه من قبل ان يخلق خلقه ان من تاب منهم من الزنا واصلح ان يعفو عنه ويصفح عن توبيخه وتعييره وقال ابن عباس اجتزء بهذه الاية ما في سورة النور وقيل ان الاية منسوخة بالحديث والحديث منسوخ بآية الجلد وقال ابو مسلم انا لخطاب لم يحصل النسخ في هذه الاية ولا في الحديث وذلك لان قوله تعالى فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل الله لهن سبيلا يدل على ان امساكهن في البيوت ممدود الى غاية ان يجعل الله لهن سبيلا وان ذلك السبيل كان يحتمل فلما قال صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا الحديث فصار ذلك الحديث بيانا لذلك لا نسخا لان الجملة لا ناسخ لها واجمع العلماء على جلد البكر الزاني مائة ورجم المحصن وهو الذي يجتمع فيه اربعة اوصاف البلوغ والعقل والحرية والاصابة في نكاح صحيح وهو الثيب واختلفوا في جلد الثيب ورجمه فذهب طائفة الى انه يجلد ثم يرجم وبه قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه والحسن واسحاق بن راهويه وداود واهل الظاهر وروي عن علي بن ابي طالب انه جلد شراحة الهمدانية يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وقال جلدتها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اسحاق هذا العمل الذي هو الجمع عندنا على المحصن الزاني الرجم دون جلد لان النبي صلى الله عليه وسلم رجم ماعزا والغامدية ولم يجلدهما وامر انيسا الاسلمي ان يرجم المراة ولم يامره بالجلد وذهب الشافعي ومن معه من العلماء الى هو بين ذلك وقال ابو حنيفة وجماعة من العلماء لا يجلد ولا يرجم بل عليه الحد وهو الجلد لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع بينهما وقال مالك والاوزاعي ينفي مع الجلد الرجال دون النساء وروي مثله عن علي قال لان المراة عورة وفي نفيها تضييع لها وتعريض للفتنة وحجة الباقين ظاهر الحديث وعبادة بن الصامت وهو قوله صلى الله عليه وسلم البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة وروي نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفى رجلا الى فدك ثم استدعاه عمر في خلافته ليزيد في نفيه فابى ان يزيد على سنة فقال عمر لا اعطيك بعد ما اخرجك رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة وقال الشافعي رضي الله عنه نفي البكر الزاني عام واجب لظاهر الحديث ولان عليا نفى عاما وعمر نفى عاما وعثمان نفى عاما وكان ابن عمر يرى نفي العام الى البصرة وابن عباس يرى نفي العام الى الشام وقال ابو حنيفة لا نفي على البكر الزاني لان النفي عقوبة والله تعالى قد اكتفى بالجلد في كتابه فلا يجوز الزيادة عليه بالراي وقال مالك والاوزاعي النفي الى مسافة تقصر فيها الصلاة وقال الشافعي الى مسافة العدوى وهي ستة واربعون ميلا بالهاشمي وقال ابو حنيفة لا نفي على العبد لان النفي عقوبة تغير على الحر فلا تلحق العبد كالسنة والجلد

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)